الفصل السابع

دراسة تحليلية لمؤشرات الفساد في الدول العربية

سنحاول من خلال هذا المحور إجراء دراسة تحليلية لمؤشرات الفساد المعتمدة في منظمة الشفافية الدولية في الدول العربية خلال الفترة الممتدة من 2014 الى 2017 للخروج بقراءة واضحة حول مستويات الفساد في هذه الدول.

1. الفساد في الدول العربية تبعا لمؤشر مدركات الفساد

شمل مؤشر مدركات الفساد منذ صدوره عددا من الدول العربية والتي صنفت في أغلبها في مراتب متأخرة جدا من القائمة الترتيبية، والشكل رقم (01) يمثل متوسط تطور مؤشر الفساد للدول العربية خلال الأربع سنوات الأخيرة من 2014-2017.

الشكل (01): تطور مؤشر مدركات الفساد للدول العربية خلال الفترة 2014-2017

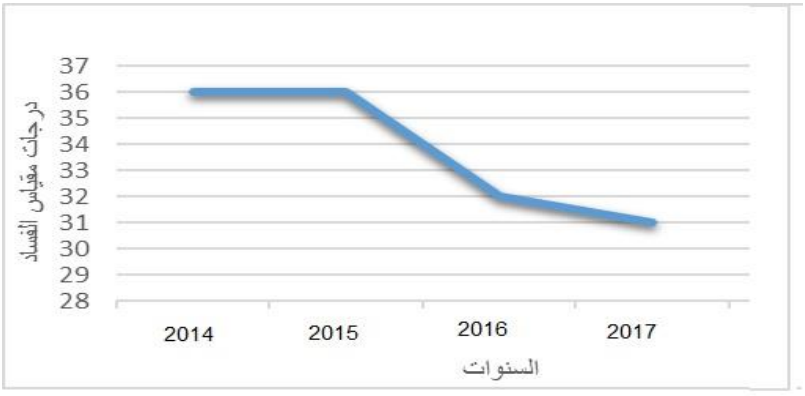

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لتقارير منظمة الشفافية الدولية المتعلقة بمدركات الفساد.

شمل المقياس خلال الفترة ما بين 2014 إلى 2017 أكثر من عشرين دولة عربية ويمكن ملاحظة ما يلي:

- معظم الدول العربية تراجع متوسط درجاتها وبشكل كبير جدا خلال 2016 و2017 تشير النتائج إلى أن متوسط درجات الدول العربية أقل من 37 درجة وهذا يشير إلى أنه يوجد فساد كبير بالمنطقة العربية متعلق بالقطاع العام. والجدول التالي يبين لنا ترتيب الدول العربية من حيث درجات الفساد خلال نفس الفترة:

الجدول (01): ترتيب الدول العربية حسب درجة الفساد خلال الفترة 2014-2017

	2014		2015		2016		2017	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
الإمارات	25	70	23	70	24	66	21	71
قطر	26	69	22	71	31	61	29	63
السعودية	55	49	48	52	62	46	57	49
الأردن	55	49	45	53	57	48	59	48
عمان	64	45	60	45	64	54	68	44
تونس	79	40	76	38	75	41	74	42
المغرب	80	39	88	36	90	39	81	40
الكويت	67	44	55	49	75	41	85	39

البحرين	55	49	50	51	70	43	103	36
الجزائر	100	36	88	36	108	34	112	33
مصر	94	37	88	36	108	34	117	32
جيبوتي	107	34	98	34	108	34	122	31
لبنان	136	27	123	28	136	28	143	28
موريطانيا	124	30	111	31	142	27	143	28
العراق	170	116	161	16	166	17	169	18
ليبيا	166	18	161	16	170	14	171	17
السودان	173	11	165	12	170	14	175	16
اليمن	161	19	-	-	170	14	175	16
سوريا	159	20	154	18	173	13	178	14
الصومال	174	8	167	8	176	10	180	9

المصدر: (منظمة الشفافية الدولية، https://www.transparency.org)

من خلال الجدول رقم (01) نجد أنه خلال الفترة من 2014 إلى 2015 احتلت قطر المرتبة الأولى عربيا في أقل الدول فسادا، بينما من 2016 إلى 2017 اعتبرت الإمارات العربية الأولى عربيا من حيث انخفاض معدلات الفساد بها حيث بلغت درجاتها على مؤشر مدركات الفساد بين 66 إلى 70 درجة، كما احتلت الصومال المرتبة الأخيرة عربيا ودوليا في الترتيب، حيث تعتبر من أكثر الدول فسادا لمدة أربع سنوات متتالية وهذا بدرجات تتراوح ما بين 8 إلى 9 درجات، كما نجد أن أكثر من

90% من الدول العربية درجاتها أقل من 50 درجة، حيث توجد دولتين فقط دولتين فقط حافظتا على درجاتهما مدة أربع سنوات متتالية فوق 50 درجة وهما قطر والإمارات العربية. أما عن الدول التي شهدت فعلا تحسنا طفيفا في مؤشر مدركات الفساد هي تونس مقارنة بدولة البحرين التي شهدت تراجعا كبير جدا في درجاتها خلال السنوات الأربعة. والمثير في الأمر أن خمسة دول عربية خلال الأربع سنوات متتالية تحتل ذيل القائمة وهي الصومال السودان ليبيا والعراق وسوريا.

ويرجع هذا التدهور في الترتيب وتصنيف الدول العربية بشكل عام إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية في المنطقة، هذا من جهة ومن جهة أخرى حداثة الإصلاحات في عدد من الدول العربية وخصوصا التي شملها الربيع العربي، الشيء الذي حال دون وضع ركائز أساسية للحكم الراشد بهذه الدول.

أما هذا التدهور من وجهة نظر منظمة الشفافية والنزاهة الدولية فهو يرجع أساسا إلى خصوصيات كل منطقة على حدى، فنجد أن تراجع دول الخليج العربي قد يعزى إلى هيمنة العائلات المالكة على الأنظمة السياسية والاقتصادية، تقييد وقمع الحريات العامة، وعدم وجود مؤسسات مجتمع مدني نشيطة وفعالة، وانخراط الدول في تحالفات عسكرية مما يزيد من السرية وعدم الوضوح في الموازنات والصرف العام. وسجلت قطر أكبر تراجع في كافة المؤشر بحوالي عشر نقاط، وقد يعزى ذلك – بالإضافة إلى الأسباب المذكورة أعلاه – إلى فضائح الفساد حول الفيفا واستضافة قطر لكأس العالم 2020 وانتهاك حقوق الإنسان وبالأخص حقوق العمال الوافدين.

أما الأردن والذي أقر حزمة من القوانين كقانون الانتخاب وقانون النزاهة ومكافحة الفساد، إلا أنها لم تعكس تغييرا حقيقيا فبالرغم من تعدد قضايا الفساد التي تم التحقيق فيها منذ سنوات إلا أنه لم

يبت بمعظمها، بالإضافة إلى أن هناك تقارير عديدة تشير إلى عرقلة الاستثمار من خلال ارتفاع معدلات الفساد الصغير المتمثل بالرشوة والواسطة والمحسوبية.

كما يبقى الفساد مستشريا في مصر في ظل غياب أي إرادة سياسية حقيقية وجادة لمكافحته، حيث قامت الحكومة بالتعدي على الهيئات المستقلة حين أقال الرئيس عبد الفتاح السيسي بمرسوم رئاسي رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات هشام جنينة وأدانته ومحاكمته قضائيا عندما كشف عن حجم ما كلف الفساد في مصر في الأربع سنوات الأخيرة. أما عن الجزائر وفي ظل عدم الاعتراف الحكومي بنتائج المؤشر فهناك تراجع طفيف في درجات التصنيف. وهذا يدل على أن الطريق لازال طويلا حول الإصلاح السياسي والاقتصادي في البلد.

2. الفساد في الدول العربية تبعا لمؤشر دافعي الرشوة

شمل مؤشر دافعي الرشوة لسنة 2011، 28 دولة من بينها دولتين عربيتين فقط وهما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية، فعلى الرغم من صعوبة تعميم نتائج قياس هذا المؤشر على جميع الدول العربية لكن يعطينا فكرة بسيطة عن احتمالية وجود رشوة في التعاملات الاقتصادية والتجارية في الدول العربية ومجالاتها. كما طرحت مجموعة من الأسئلة على التنفيذيين في مجال الأعمال التجارية في كل بلد من البلدان المشاركة، وهذا فيما يتعلق بعدد مرات انخراط الشركات التي يكون مقرها الرئيس في ذلك البلد بالرشوة. حيث تم إعطاء درجة من 10 لكل بلد كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (02): مؤشر دافعي الرشوة لسنة 2011

الرتبة	الدولة/المنطقة	الدرجة	عدد المشاهدات
1	هولندا	8.8	273
1	سويسرا	8.8	244
3	بلجيكا	8.7	221
4	ألمانيا	8.6	576
4	اليابان	8.6	319
6	أستراليا	8.5	168
6	كندا	8.5	209
8	سنغافورة	8.3	256
8	المملكة المتحدة	8.3	414
10	الولايات المتحدة الأمريكية	8.1	651
11	فرنسا	8.0	435
11	اسبانيا	8.0	326
13	كوريا الجنوبية	7.9	152
14	البرازيل	7.7	163
15	هونج كونج	7.6	208
15	إيطاليا	7.6	397
15	ماليزيا	7.6	148
15	افريقيا الجنوبية	7.6	191
19	تايوان	7.5	193
19	الهند	7.5	168
19	تركيا	7.5	139
22	المملكة العربية السعودية	7.4	138
23	الأرجنتين	7.3	115
23	الإمارت العربية المتحدة	7.3	156
25	أندونيسيا	7.1	153
26	المكسيك	7.0	121
27	الصين	6.5	608
28	روسيا	6.1	172
	المعدل	7.8	

من خلال الجدول نجد أن المملكة العربية السعودية احتلت المرتبة 22 بدرجة 7.4، بينما الامارات العربية المتحدة احتلت المرتبة 23 بمعدل 7.3 من عشرة. وهذا يدل على أن احتمالية انخراط الشركات بهاذين البلدين في الرشوة ضعيفة على عكس من روسيا والصين فاحتمالية انخراط الشركات بهاذين البلدين في الرشوة عالية جدا. وللتفصيل أكثر في مؤشر دافعي الرشوة لسنة 2011 تم تحديد أهم القطاعات المعنية بالرشوة وفقا للجدول التالي:

الجدول (03): مدركات الرشوة الخارجية في الدول العربية حسب القطاع

الرتبة	القطاع	الدرجة	عدد المشاهدات	الإنحراف المعياري	90% من مدى (مجال) الثقة	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
1	الزراعة	7.1	270	2.6	6.8	7.4
1	الصناعات الخفيفة	7.1	652	2.4	7.0	7.3
3	الطيران المدني	7.0	89	2.7	6.6	7.5
3	تكنولوجيا المعلومات	7.0	677	2.5	6.8	7.1
5	البنوك والأموال	6.9	1409	2.7	6.8	7.0
5	الحراجة والغابات	6.9	91	2.4	6.5	7.3
7	خدمات المستهلك	6.8	860	2.5	6.7	6.9
8	الاتصالات السلكية واللاسلكية	6.7	529	2.6	6.5	6.9
8	النقل والتخزين	6.7	717	2.6	6.5	6.9
10	الأسلحة والدفاع والعسكرية	6.6	102	2.9	6.1	7.1
10	مصايد الأسماك	6.6	82	3.0	6.0	7.1
12	الصناعات الثقيلة	6.5	647	2.6	6.4	6.7
13	الصيدلة والرعاية الصحية	6.4	391	2.7	6.2	6.6
13	توليد ونقل الطاقة	6.4	303	2.8	6.1	6.6
15	استخراج المعادن	6.3	154	2.7	5.9	6.6
16	النفط والغاز	6.2	328	2.8	6.0	6.5
17	العقارات والممتلكات والأعمال التجارية والخدمات القانونية	6.1	674	2.8	5.9	6.3
17	المرافق	6.1	400	2.9	5.9	6.3
19	عقود الأشغال العامة والبناء	5.3	576	2.7	5.1	5.5
	المعدل	6.6				

Source : (Transparency International, https://www.transparency.org)

حيث ينظر إلى قطاعي الزراعة والصناعات الخفيفة على أنها أقل عرضة للرشوة، وتليها قطاعات الطيران المدني وتكنولوجيا المعلومات، أما قطاع عقود الأشغال العامة والبناء فقد جاء في المرتبة الأخيرة. وما يمكن الإشارة إليه وباعتبار أن أغلبية الدول العربية تنشط في قطاعات الطاقة والمحروقات فنجد أن هذه القطاعات مرتبة في مراكز متدنية وهذا دليل على انتشار الرشوة بها، فعلى الرغم من أن مؤشر دافعي الرشوة لا يشمل كل البلدان العربية الا أنه يمكن استخلاص أن الدول العربية أكبر عرضة لدافعي الرشوة نظرا لأن قطاع الطاقة والمحروقات من القطاعات المهمة والجالبة لاستثمارات ضخمة وأن القرارات غالبا ما تكون مركزية وفي يد بعض النافذين في الدولة فإنها بذلك أكثر عرضة للفساد.

3. الفساد في الدول العربية تبعا لمقياس الفساد العالمي

تناول مقياس الفساد العالمي في سنة 2016 قضايا الفساد في دول شمال افريقيا والشرق الأوسط من خلال استطلاع رأي المواطنين في هذه الدول حيث بلغ حجم العينة ما يقارب 10800 مواطن موزعين بالتساوي على تسعة بلدان عربية (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، السودان، تونس، اليمن)، وقد تناول هذا المسح المحاور التالية: (منظمة الشفافية الدولية، 2016: 9-10)

- **مدى تغير مستوى الفساد في 12 شهر الماضية:** أظهرت نتائج الدراسة أن مستويات الفساد في المنطقة تبدو في ازدياد على نطاق واسع، حيث تجمع نسبة كبيرة من المواطنين 61 % أن الفساد في ازدياد بينما 15 % من المواطنين يرون أن الفساد قد انخفض خلال 12 شهرا الماضية أما ما نسبته 19 % يرون أن مستويات الفساد لم تتغير. كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (02): نسب المواطنين الذين يعتقدون أن الفساد قد تغير خلال سنة 2016

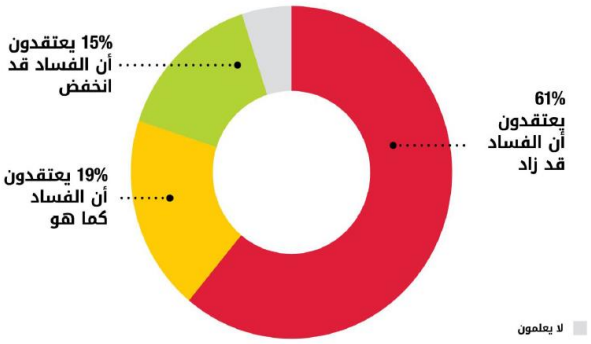

المصدر: (كورالي، 2016: 10)

ولو تعمقنا أكثر في التعرف على آراء المواطنين حول ما إذا كانت فيه زيادة في معدلات الفساد تبعا لكل بلد، نجد أن كل من لبنان واليمن هي أكثر الدول التي يرى مواطنوها أن الفساد في ازدياد، أما بالنسبة للأردن فإن 70 % من المواطنون يرون أن معدلات الفساد في ازدياد، بينما تباينت آراء مواطنو كل من مصر والمغرب حول إن كانت هناك زيادة أو نقصان معدلات الفساد أو استقرارها كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (03): نسب المواطنين الذين يعتقدون أن الفساد قد ازداد تبعا للبلدان خلال 2016

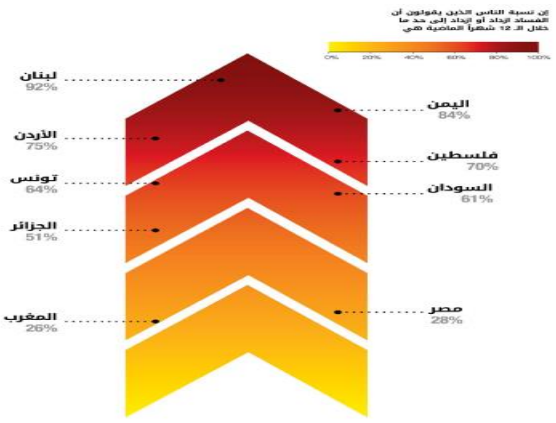

المصدر: (كورالي، 2016: 9)

- **مدى فساد المؤسسات والمجتمعات من وجهة نظر المواطنين:** يرى 45 % من المواطنين في البلدان العربية أن المسؤولين الحكوميين ومسؤولي الضرائب وأعضاء البرلمان هم أشخاص فاسدون، بينما من المواطنين الذين تتراوح نسبهم بين 31 إلى 40 % يرون بأن القضاة ورجال الشرطة ومكتب رئيس الدولة وهيئات الحكم المحلي فاسدون، بينما فيهم من يعتبر القادة الدينيون والقادة التقليديون الأقل تأثرا بالفساد في المنطقة وهذا بنسبة 19 إلى 29 %. والشكل الموالي يوضح هذه النسب بالتفصيل.

الشكل (04): مدى فساد الحكومات والمجموعات المختلفة من وجهة نظر المواطنين سنة 2016

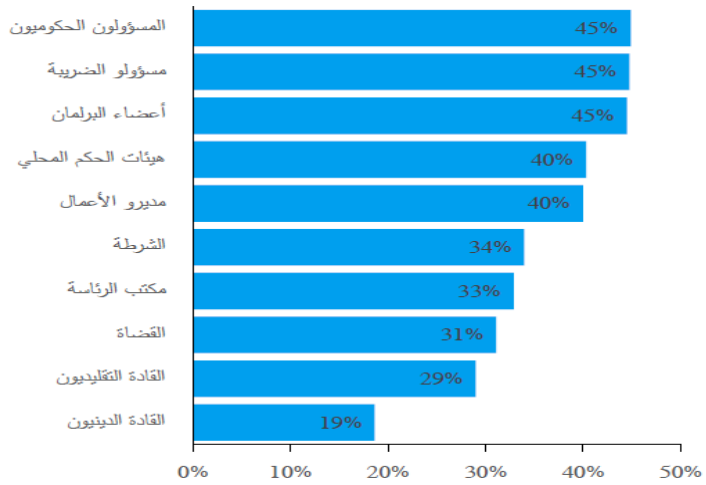

المصدر: (كورالي، 2016: 12)

- **تقييم المواطنين لجهود حكوماتهم ضد الفساد:** أجمع غالبية المواطنين على الأداء السلبي لحكوماتهم في محاربة الفساد ويدل هذا على أن الحكومات إما أنها لم تبذل الجهد الكافي في محاربة الفساد أو أنها في أحسن الأحوال لا تنشر وتبين مجهوداتها للعلن. والشكل الموالي يبين لنا بالتفصيل أداء حكومات كل بلد اتجاه محاربة الفساد من وجهة نظر المواطنين.

الشكل (05): جهود الحكومة في محاربة الفساد من وجهة نظر المواطنين سنة 2016

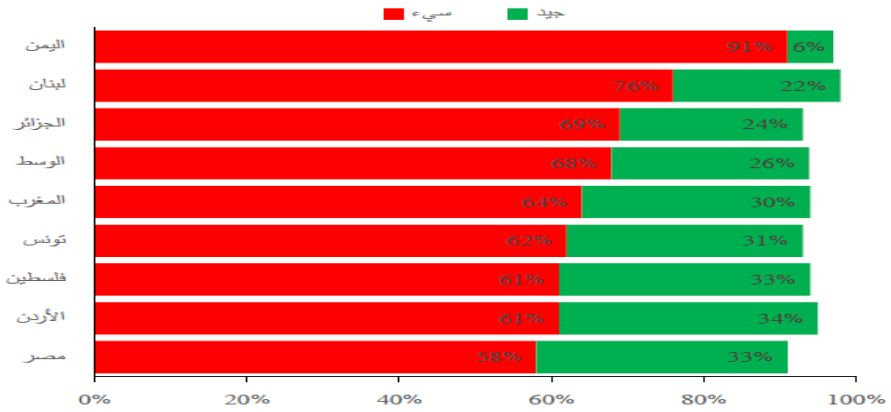

المصدر: (كورالي، 2016: 14)

ما يمكن قوله أن مجهودات حكومات كل من اليمن ولبنان في مكافحة الفساد في تدهور كبير جدا، وهذا الشيء لا يستثنى أحد من البلدان الأخرى فمصر على سبيل المثال والتي تعتبر أحسن البلدان ترتيبا يرى تقريبا 60 % من مواطنيها أن الدولة لا تبدل مجهودات كافية في القضاء على الفساد.

- **الرشاوي التي يدفعها المواطنون لقاء الخدمات:** ركز مقياس الفساد العالمي في دراسته للرشاوي التي يدفعها المواطنون اتجاه الخدمات على ستة خدمات رئيسية، المدارس الحكومية، المستشفيات والعيادات الحكومية، الوثائق الشخصية، الخدمات الحيوية وأخيرا الشرطة والمحاكم. والشكل الموالي يبين عدد الذين دفعوا الرشوة من المواطنين لقاء الحصول على هذه الخدمات.

الشكل (06): نسب مستخدمي دافعي الرشوة سنة 2016

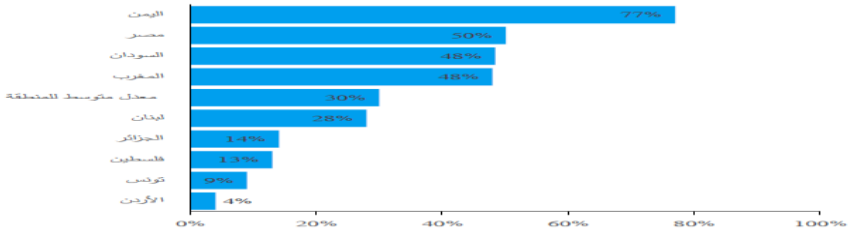

المصدر: (كورالي، 2016: 16)

نجد أن الفروق متباينة ما بين الدول، حيث نجد أن الوضع جد متدهور في اليمن أين دفع ما يقارب 77 % من مواطنين العينة في اليمن رشاوي مقابل خدمات حكومية، بينما نجد نصف المستجوبين في مصر قام بنفس الفعل، وما يمكن ملاحظته أن الأردن هي الدولة التي يكاد ينعدم فيها دفع الرشوة لقاء الخدمات الحكومية وهذا بمعدل 4 %. أما فيما يتعلق بأكثر الخدمات التي تتأثر بالرشوة فسندرجها في الشكل الموالي:

الشكل (07): مستخدمو الخدمات دافعي الرشوة سنة 2016

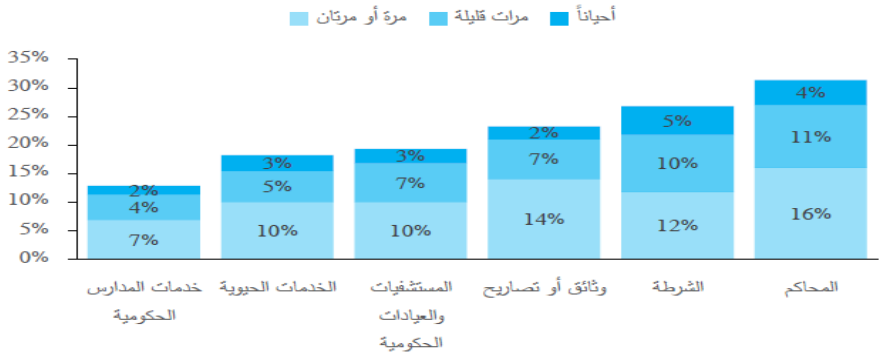

المصدر: (كورالي، 2016: 19)

من خلال هذا الشكل نجد أن المحاكم تحوز على أعلى معدلات الرشوة حيث أفاد 31 % من عينة الدراسة على دفعهم للرشوة عند تواصلهم للمحاكم وأن 16 % منهم لأكثر من مرة، كما نجد 27 % من المواطنين دفعوا الرشوة للشرطة، أما في بقية الدول فهي متفاوتة وأقل الخدمات التي تدفع مقابلها الرشوة هي الخدمات المدرسية الحكومية.

- **استطاعة المواطنين صنع الفارق:** تعتقد أغلبية بسيطة من المواطنين المستجوبين والبالغ نسبتهم 58 % في المتوسط قدرتهم على صنع الفارق في مكافحة الفساد، وهذا مؤشر إيجابي يشير على

أنه يوجد وعي كبير من قبل المواطنين بخطورة هذه الظاهرة. والشكل التالي يبين نتائج ما توصلت إليه الدراسة في هذا المجال.

الشكل (07): استطاعة المواطنين صنع الفارق

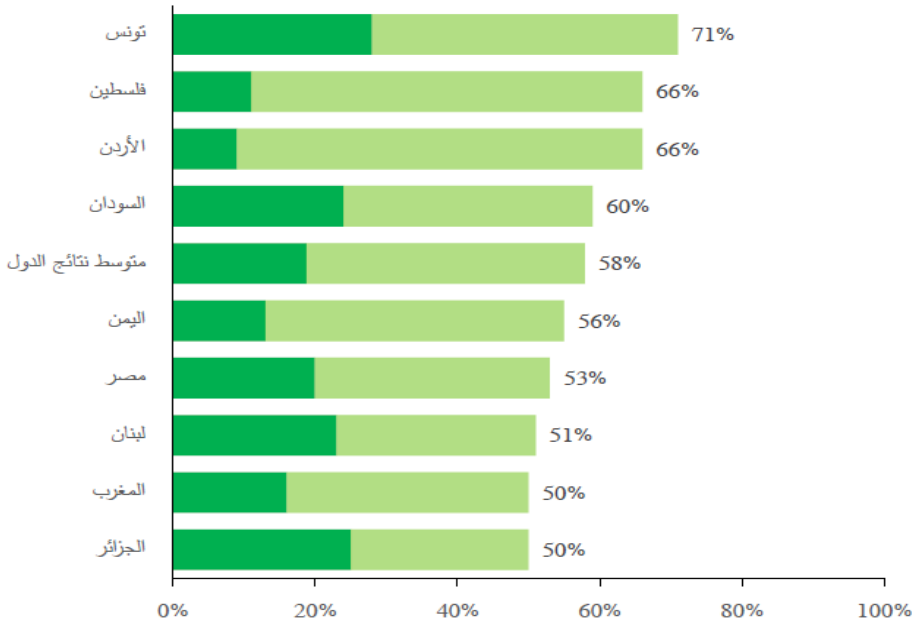

المصدر: (كورالي، 2016: 26)

من خلال ما تقدم نجد أن المواطنين المستجوبين في تونس يعتقدون بقدرتهم في تغيير مجرى الأمور وانهم أصحاب المبادرة في مكافحة الفساد، وهذا ما يمكن قوله بالنسبة لكل من فلسطين والأردن، بينما نجد أن نصف عينة المستجوبين في الجزائر، والتي احتلت المرتبة الأخيرة لا يعتقدون بقدرتهم في محاربة الفساد.